

# أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الأحد 23 فبراير 2020 - السنة الخامسة والعشرون - العدد 7203



# أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



## في هذا العدد

### الافتتاحية

02 ريادة متواصلة في التقنيات الحديثة

### الإمارات اليوم

03 تأهيل مواردنا البشرية مفتاحنا لعبور أبواب المستقبل

### تقارير وتحليلات

04 أبوظبي.. رؤية تنموية لقطاع البنية التحتية

05 هل شارفت أزمة سد النهضة على الانتهاء؟

06 جورجيا: نحن بصدد مراجعة توصياتنا للأسواق الناشئة

### شؤون اقتصادية

07 الإمارات الأولى إقليمياً في ريادة الأعمال

### من إصدارات المركز

08 مكافحة تمويل التهديدات عبر الحدود الوطنية

### إنفوجراف

10 رصيد الودائع بالعملات الأجنبية في بنوك الدولة 2019



## ريادة متواصلة في التقنيات الحديثة

يأتي انطلاق الدورة الرابعة من معرض الأنظمة غير المأهولة «يومكس 2020» ومعرض المحاكاة والتدريب «سيمتكس 2020»، اليوم الأحد 23 من فبراير، ويستمر حتى الـ 25 من هذا الشهر، وبرعاية كريمة من صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، بمركز أبوظبي الوطني للمعارض، انطلاقاً من اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة في بحث المستجدات التي تواجه العالم في ظل الثورة الصناعية الرابعة، بما تشكله من تحديات وفرص، سعياً إلى إيجاد الحلول المبتكرة لتلك التحديات، واستشراف المستقبل الذي يتزايد فيه الاعتماد على الأنظمة غير المأهولة والذكاء الاصطناعي.

ولطالما تسعى دولة الإمارات إلى مواكبة التطورات العلمية والابتكارات والتقنيات الذكية في القطاعات كافة، وذلك من خلال تنظيم أضخم الفعاليات العالمية التي تركز على اقتصاد المعرفة في عصر المعلومات والتكنولوجيا، حيث سيضم معرض الأنظمة غير المأهولة والمحاكاة والتدريب (يومكس وسيمتكس 2020) كوكبة من الخبراء وصناع القرار وكبار المسؤولين والأكاديميين العاملين في هذا القطاع، بما يعزز مكانة الدولة كوجهة عالمية للمؤتمرات المتخصصة، ويزيد من المعارف واستخدام الممارسات العالمية في مجالات الأنظمة غير المأهولة والمحاكاة والتدريب.

إن (يومكس وسيمتكس 2020)، اللذين تنظمهما شركة أبوظبي الوطنية للمعارض «أدنيك»، بالتعاون مع وزارة الدفاع، والقيادة العامة للقوات المسلحة، وعدد من الجهات، سيشهدان هذا العام مشاركة ضخمة تنبئ بتنامي الاهتمام العالمي بمجالات الأنظمة غير المأهولة والمحاكاة والتدريب، والذي أثبتت دولة الإمارات إمكانياتها النوعية والضخمة في استضافة مثل هذه الفعاليات؛ حيث يحضر الفعاليات 200 وفد رسمي، و163 شركة عارضة، ليرتفع معدلها عن الدورة الماضية بما مقداره 33%، إضافة إلى زيادة المساحة الكلية للمعرض بما نسبته 40%، في حين وصل عدد الدول المشاركة إلى 30 دولة، و7 أجنحة وطنية، و63 شركة وطنية؛ لتدل كل هذه المؤشرات على تميز الدولة في الجهود الاستثنائية التي تقوم بها في كل ما يتعلق بأحدث الابتكارات وتقنيات الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، والتقنيات في صناعات الأنظمة غير المأهولة والمحاكاة والتدريب، والاتجاهات العالمية المستقبلية في هذه القطاعات.

لقد جاء تنظيم (يومكس وسيمتكس 2020) اللذين يتوقع أن يستقطبا أكثر من 18 ألف زائر من جميع أنحاء العالم، بنسبة نمو تتجاوز الـ 50% مقارنة بالدورة الماضية، ليس فقط لبحث مستجدات قطاع الأنظمة غير المأهولة والمحاكاة والتدريب تقنياً، إنما سيأتي الاهتمام خلال هذه الدورة كذلك، ببحث الجوانب الوظيفية والعملية التي توفرها هذه الأنظمة في حياة البشر اليومية، ومنافعها المتمثلة بزيادة مستويات المرونة، وتقليل رأس المال، وخفض التكاليف التشغيلية، وليؤكد تنظيم هذا الحدث العالمي، الانسجام مع استراتيجية الدولة في استشراف المستقبل، من خلال الدور الذي سيقوم به المعرضان في النهوض بمفاهيم الابتكار والحدثة، ودعم أهداف عام 2020، عام الاستعداد للخمسين، عبر الارتقاء بتقنيات المستقبل، التي تؤثر في القطاعات الحيوية، وأهمها: التعليم، والصحة، والاقتصاد، والبنى التحتية.

كما يؤكد تنظيم (يومكس وسيمتكس 2020) أن دولة الإمارات ماضية في تعزيز مكانتها كإحدى المراكز العالمية الرائدة في تقنيات الثورة الصناعية الرابعة والتكنولوجيا الحديثة؛ حيث سيدعم المعرضان تقنيات الروبوت والذكاء الاصطناعي، والذي يتماشى مع استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي 2031، التي تجعل من الأنظمة والمنتجات المبتكرة مساهمة فاعلة في جميع القطاعات المدنية والأمنية، إضافة إلى مواكبتها لـ «رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030» الهادفة إلى تعزيز نمو الناتج الإجمالي المحلي غير النفطي للإمارة، وبناء اقتصاد تنافسي يستند إلى المعرفة والابتكار، وبما يؤكد مكانة أبوظبي كعاصمة لقطاع سياحة الأعمال في المنطقة؛ حيث تأتي ميزة الدورة الرابعة من هذين المعرضين هذا العام، أنها ستقام بالتزامن مع تحدي محمد بن زايد العالمي للروبوت، لطلاب الجامعات المحلية والدولية، وعقد مسابقات الذكاء الاصطناعي، لطلاب مدارس الدولة، وذلك بحسب ما أكده سعادة اللواء الركن طيار، علي محمد مصلح الأحبابي، رئيس اللجنة العليا المنظمة لـ «يومكس 2020 وسيمتكس 2020».

## تأهيل مواردنا البشرية مفتاحنا لعبور أبواب المستقبل

يحظى موضوع تأهيل المواطنين وتمكينهم من امتلاك ناصية العلوم وأسباب المعارف وتطوير مهاراتهم وقدراتهم في شتى الميادين، باهتمام بالغ وعناية كبيرة على مختلف مستويات صناعة القرار في الدولة، وذلك التزاماً بتوجيهات القيادة الرشيدة ورؤيتها التي تضع الإنسان على رأس الأولويات باعتباره الركيزة الأساسية لبناء الوطن وتحقيق النهضة المنشودة والغاية النهائية من كل المشاريع والمبادرات التنموية. وحتى يكون التأهيل متكاملًا وشاملاً ويحقق النتائج المتوخاة، وعلى رأسها أن تكون الكفاءات الإماراتية قادرة على المنافسة والتفوق على الصعيدين المحلي والعالمي، فقد كان لا بد أن يتم وفق خطط ومنهجيات محكمة تعمل بشكل يواكب أحدث التطورات العالمية وتندرج مع الإنسان عبر المراحل العمرية والتعليمية كافة وترتبط ما بين النظري والتطبيقي، بحيث تصبح العلوم والمهارات جزءاً من شخصيته الأكاديمية وجانباً من سلوكه العملي.

مبادرات عدة أطلقتها دولة الإمارات في هذا المجال وعلى المسارين التعليمي والعملي، من بينها مجلس التعليم والموارد البشرية، الذي يتمحور دوره حول دعم الكوادر البشرية في دولة الإمارات منذ مرحلة الطفولة المبكرة وحتى الوظيفة، بما يضمن تأهيلها بالعلم والمعرفة والجاهزية العالية لتحديات المستقبل، خصوصاً في ظل التطورات المتسارعة والطفرات الهائلة التي يشهدها عالمنا اليوم، والتي يتطلب استيعابها والتعامل معها وتطويعها لخدمة الوطن وإنسانه كفاءات ومهارات متقدمة وقدرات استثنائية وسعة اطلاع ومتابعة دائبة لكل ما يستجد ويستحدث.

سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية والتعاون الدولي، رئيس المجلس أكد خلال ترؤسه اجتماعه الأخير الذي عقد يوم الاثنين الماضي، أن عام 2020 يمثل مرحلة جديدة في مسيرة الوطن، وفرصة مهمة لكل أفراد المجتمع للتكاتف والعمل الجاد والمخلص من أجل رفعتهم، وأن المجلس سيعمل خلال المرحلة المقبلة على استقطاب أفضل الكفاءات والخبرات العالمية للعمل في الدولة وتأهيل الكوادر الوطنية لخدمة مختلف القطاعات الحيوية داخل الدولة وإمداد الهيئات الاتحادية والحكومية المحلية والقطاع الخاص بالكوادر البشرية المؤهلة، بالإضافة إلى تنمية المجالات الحيوية مثل ريادة الأعمال وتعزيز ملف البحث العلمي بأحدث التقنيات في مجالات متنوعة مثل التعليم والطاقة والبيئة والاستدامة، وغيرها من القطاعات الحيوية لرفد الاقتصاد الوطني.

إن تحقيق هدف التمكين والتأهيل والجاهزية لا يقع فقط على عاتق المجلس على الرغم من أهمية دوره القيادي، بل يتطلب تضافر جهود كل المؤسسات المعنية في القطاعين الحكومي والخاص، لغرس ثقافة التعلم واكتساب المهارات المعرفية والحياتية لدى الأجيال القادمة، وكذلك مساعدتها في توجيه طاقاتها واستثمار قدراتها في المجالات الأنسب والأكثر ملاءمة، بالإضافة إلى توفير الفرص التدريبية والعملية وفتح المجال أمام الشباب لتولي زمام الفعل والمبادرة، كما يتطلب من الشباب الحرص على الجد والاجتهاد، واستثمار كل الفرص الثمينة التي تتيحها لهم الدولة في الداخل والخارج لاكتساب المعرفة ونقلها إلى أقرانهم. نموذج متكامل ومثال يحتذى به في بناء الإنسان ترسي دولة الإمارات أركانها يبدأ مع المواطن منذ نعومة أظفاره ويغرس لديه أسس التميز والإبداع، ويتواصل معه في مراحل الدراسة كافة لتأهيله لاستيعاب متطلبات عصر المعلومات والتكنولوجيا من خلال إدخال المنظومات الإلكترونية في التعليم ومحاكاة المهارات المطلوبة منه في المستقبل، فضلاً عن مختلف الوسائل والتقنيات التعليمية التفاعلية، التي لا شك ستعكس بشكل كبير على قدراته وستمكنه من مجاراة وتطويع المستجدات والتعامل معها والاستفادة منها بسهولة ويسر.

بهذا النموذج وبهذه الهمة العالية تطرق دولة الإمارات أبواب المستقبل وتسير بخطوات واثقة نحو تحقيق أهدافها، وفي مقدمتها أن تكون واحدة من أفضل دول العالم وهي تحتفل بعامها الخمسين، معتمدة في ذلك على عقول ومهارات وسواعد أبنائها، حيث تستثمر وتسخر كل الإمكانيات في سبيل إعدادهم ليكونوا متمكنين من مهارات العصر مؤهلين لاستشراف المستقبل وواعين لمتطلبات الحياة ومستجداتها، وبالتالي قادرين على تحقيق متطلبات اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة.

## أبوظبي.. رؤية تنموية لقطاع البنية التحتية

يشهد لدولة الإمارات العربية المتحدة عموماً، وإمارة أبوظبي على وجه الخصوص، بالجدارة في قطاع البنية التحتية، الذي امتاز عالمياً بريادته واعتماده على كل مقومات الحداثة والتطور؛ ما جعل منه نموذجاً يحتذى به في نوعية المشروعات، وحجمها الذي يتنامى يوماً بعد يوم.



وبالعودة إلى إمارة أبوظبي، فإنها أدركت أن تحقيق الاستدامة التنموية لا ينفصل عن إشراك القطاع الخاص في هذه العملية؛ وخاصة أن للبنية التحتية دوراً إيجابياً في تحفيز النمو الاقتصادي وتوليد الفرص، وهي صاحبة أثر واضح على تعزيز الاستقرار الاقتصادي؛ فالبنك الدولي على سبيل المثال قال في تقرير صادر له في يونيو الماضي، بعنوان: «شريان الحياة: فرصة البنية التحتية المرنة»، إن هذا القطاع ركيزة أساسية لتحسين سبل كسب العيش، ويمكنه تطوير عمل المدارس والمستشفيات ومؤسسات الأعمال والصناعة، وله أثر مهم في تحقيق الرخاء وتوفير فرص العمل، ليأتي طموح أبوظبي في رفد القطاع بمزيد من الإنفاق انطلاقاً من دوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال توفير مناخ قادر على استقطاب الاستثمارات، يرافقه توافر حوافز ومزايا تتسم بالمرونة وتزيد من منسوب ثقة المستثمرين فيه فيزداد حجم استثماراتهم.

أما القطاع الخاص، فإن له دوراً كبيراً في تحقيق التطوير والتغيير الذي تسعى الدول عادة إلى تحقيقهما، لكون «الخاص» لاعباً أساسياً في تعزيز تفاعل قوى السوق واستقرار النظام المالي، بما ينعكس على استمرارية النمو الاقتصادي، ويؤثر في مدى الاستقرار الاقتصادي، ويطور بدوره الهياكل الاقتصادية، انطلاقاً من تنامي قدرتها على التكيف مع متطلبات السوق المحلية والتغيرات العالمية؛ ما يقلل من أي أضرار متوقعة بالركود أو التضخم.

إن القطاع الخاص يُنظر إليه بوصفه مسهماً فاعلاً في تمويل البنية التحتية، ومتعاملاً بارزاً مع استحقاقات في التنمية الشاملة والمستدامة باعتبارها وسيلة أساسية لرفع مستوى المعيشة للأفراد والمجتمعات.

استكمالاً لتحقيق مستهدفات برنامج أبوظبي للمسرعات التنموية «غداً 21»، أعلنت حكومة أبوظبي، مؤخراً عزمها طرح عطاءات شراكة بين القطاعين العام والخاص، لمشاريع في البنية التحتية في أنحاء الإمارة كافة، بقيمة 10 مليارات درهم خلال العام الجاري، وهو ما يأتي ضمن مبادرة خاصة بالشراكات أطلقها البرنامج بهدف دفع عجلة التنمية. وتعدّ المبادرة الجديدة أحد أهم الآليات اللازمة في مواصلة استثمار الإمارة في الأعمال، والتي ستتيح أمام القطاع الخاص فرصة مهمة بعقد شراكات مع مؤسسات حكومية، لأجل تطوير مشاريع البنية التحتية الرئيسية، ضمن قطاعات عدّة؛ كالخدمات الاجتماعية والبلدية، والنقل؛ ما سيدعم نموذج الشراكة ويعزز الاستدامة المالية، ويسهم في جذب المزيد من الاستثمارات، وخاصة في قطاع البنية التحتية، الذي يعدّ المقوم الأساسي في نجاح وتنمية قطاعات أخرى عديدة.

وعلى المستوى الوطني، وفي ديسمبر الماضي، أكد معالي الدكتور المهندس عبدالله بن محمد بلحيف النعيمي، وزير تطوير البنية التحتية، أن خطة الوزارة للأعوام 2017 - 2021، تستهدف تنفيذ 36 مشروعاً ضمن برنامجها الاستثماري، بتكلفة تقديرية تصل إلى 10 مليارات درهم، تتوزع على مشاريع تنفيذ، وصيانة المباني الحكومية بتكلفة 6.62 مليار درهم، وتنفيذ وصيانة طرق اتحادية بتكلفة 3.38 مليار درهم، وهو ما يأتي ضمن اعتبار القطاع أحد أهم روافد التنمية، لدوره البالغ في تحسين الظروف المعيشية للسكان، وتوفير الخدمات الأساسية لهم.

لقد حددت «رؤية الإمارات 2021» مستهدفاتها الخاصة بقطاع البنية التحتية من خلال العمل على ضمان التنمية المستدامة؛ حيث تتطلع الأجندة الوطنية إلى أن تصبح الدولة الأولى عالمياً في جودة البنية التحتية للمطارات والموانئ والطرق، وتعزيز جودة توفير الكهرباء والاتصالات لتصبح في مقدمة الدول في الخدمات الذكية. والجدير بالذكر أن الدولة حققت، وبحسب تقرير التنافسية العالمية 2017-2018 المرتبة الأولى عالمياً في مؤشر جودة الطرق، والثالثة عالمياً في مؤشر جودة البنية التحتية للمطارات ووسائل النقل الجوي، والرابعة عالمياً في مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ البحرية.

## هل شارفت أزمة سد النهضة على الانتهاء؟

تمر المفاوضات الخاصة بأزمة سد النهضة بمرحلة حاسمة، حيث قدمت واشنطن مسودة اتفاق إلى الأطراف الثلاثة (مصر، والسودان، وإثيوبيا) يوم الثلاثاء الماضي، لتقدم هذه الأطراف ملاحظاتها على المسودة، حتى يمكن إنجاز اتفاق نهائي، يتم توقيعه مع حلول نهاية الشهر الجاري.



مليار متر مكعب، والسودان على 18.5 مليار متر مكعب، بالإضافة إلى عشرة مليارات متر مكعب على الأقل تتدفق في البحر المتوسط، ومع انخفاض تدفق المياه من النيل الأزرق إلى 37 مليار متر مكعب، سينخفض نصيب مصر والسودان معاً إلى نحو 74 مليار متر مكعب، ومع خصم التدفق في البحر المتوسط، ينخفض نصيب كل من مصر والسودان معاً إلى نحو 64 مليار متر مكعب. وتحتاج مصر إلى كمية أعلى من حصتها السنوية الحالية، أما السودان، والتي تحصل على 18.5 مليار متر مكعب وفقاً للاتفاقية المذكورة، فإنها تستهلك فقط من 12 إلى 14 مليار متر مكعب.

وفي الواقع، فإنه بإمكان واشنطن أن تضغط على الدول الثلاث للقبول بمسودة الاتفاق، التي تركز بشكل أساسي على قضية ملء السد، ولكن حدوث ذلك لا يعني أن الأزمة قد انتهت تماماً، فثمة مفاوضات «شاقة» أخرى لا بد أن تتوافق من خلالها الأطراف المعنية على عدد من القضايا المعقدة، وفي هذا السياق، قالت مصادر مطلعة على سير العملية التفاوضية، إن هناك خلافاً بين القاهرة والخرطوم وأديس أبابا حول آلية حل النزاعات، التي يجب على الولايات المتحدة تسويتها في مشروع الاتفاق.

شهدت المفاوضات التي ترعاها الولايات المتحدة حول أزمة سد النهضة تطورات مهمة خلال الأسبوع الماضي، يفترض أن تقود إلى إنجاز اتفاق نهائي مع نهاية شهر فبراير الجاري لحل هذه الأزمة. وتتمثل أبرز هذه التطورات في تسلم كل من مصر وإثيوبيا والسودان، يوم الثلاثاء الماضي، مسودة اتفاق مقترح من الولايات المتحدة بشأن بناء سد النهضة وملئه، وقالت مصادر مطلعة إن واشنطن أعطت الدول الثلاث مهلة ثلاثة أيام لمراجعة المسودة، وإرسال تعليقاتهم إلى المسؤولين الأمريكيين.

ووفقاً لما تسرب من معلومات حول مسودة الاتفاق، فإن الولايات المتحدة تضغط على كل من مصر وإثيوبيا للقبول بحصة سنوية لمصر من المياه قدرها 37 مليار متر مكعب من مياه النهر الأزرق، في الوقت الذي أكدت فيه مصر أكثر من مرة أنها غير مستعدة للتنازل عن حصة تقل عن 40 مليار متر مكعب. أما فيما يخص موقف إثيوبيا، فإنها تضغط لتقليص حصة مصر إلى 31 مليار متر مكعب فقط. وسيكون من الصعب على رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، الذي يستعد لخوض انتخابات جديدة الصيف المقبل، إقناع الشعب بالموافقة على هذا المقترح، بعد أن رسخت آلة الدعاية الإثيوبية في أذهان الشعب أن أديس أبابا لا يمكن أن توافق على حصة سنوية لمصر بأكثر من 31 مليار متر مكعب.

وما يجب تأكيده في هذا السياق، أن المفاوضات حول حصة المياه السنوية تركز على فترة مؤقتة يتم خلالها ملء خزان السد، بينما تتطلع إثيوبيا إلى أن تصبح الـ 37 مليار متر مكعب هي الحصة السنوية الدائمة من المياه حتى بعد انتهاء عملية الملء، بحسب ما تؤكد مصادر مطلعة، وهذا الموقف الإثيوبي يضر كثيراً بالمصالح المائية لمصر، حيث يسهم النيل الأزرق بنسبة 57% من إجمالي مياه نهر النيل الرئيسي، بينما يسهم نهر النيل الأبيض وعطبرة بنسبة 30% و13% على التوالي. ويبلغ إجمالي التدفق السنوي إلى السودان ومصر، نحو 85 مليار متر مكعب، بحسب التوزيع التالي: 48.3 مليار متر مكعب من النيل الأزرق، و26 مليار متر مكعب من النيل الأبيض و11.1 مليار متر مكعب من نهر عطبرة. وبموجب الاتفاقية الثنائية عام 1959 بين السودان ومصر، تحصل مصر على 55

## جورجيفا: نحن بصد مراجعة توصياتنا للأسواق الناشئة

كتبت كريستالينا جورجيفا، المديرية التنفيذية بصندوق النقد الدولي، في فايننشال تايمز، مقالاً تحليلياً تساءلت فيه عن الكيفية التي تجعل تدفقات رأس المال لاقتصادات الأسواق الناشئة أكثر أمناً. مشيرة إلى أن هذه الأسواق تختلف في مستوى سيولة سعر الصرف الأجنبي؛ ما من شأنه أن يؤثر في نطاق الأدوات المتاحة لإرساء حالة الاستقرار.



إلى استخدام سعر الصرف بصفته أداة من أدوات امتصاص الصدمات، وهو منهج يقدم تفسيراً جيداً لقدرة الاقتصادات المتقدمة على التكيف مع الصدمات الخارجية وتقلبات سعر الصرف، إلا إنه يغفل أهم سمات الأسواق الناشئة التي تغير من تعامل اقتصادات هذه الأسواق مع الصدمات الخارجية وربما تطالب بوضع سياسة مختلفة في هذا الشأن.

وتشير الدراسات الحديثة إلى إنه بالرغم من تكامل الأسواق الناشئة تكاملاً عميقاً في التجارة العالمية، فإن فواتير تجارة هذه الأسواق تحرر بالدولار بما لا يتناسب معها، ومن ثم يوفر سعر الصرف المرن عزلة ضيقة النطاق؛ وبالمثل، وبالرغم من تكامل الأسواق الناشئة تكاملاً كبيراً في أسواق رؤوس المال العالمية، فإن دينها الخارجي يقيّم في معظمه بالدولار؛ ما من شأنه أن يدفع سعر الصرف إلى أن يكون سبباً في تضخيم الصدمة لأنه قد يؤدي إلى زيادة تكاليف خدمة الدين والالتزامات فجأة.

ويعكس التنوع الكبير في السياسات التي تعتمد عليها الاقتصادات المختلفة مدى تفاوت تعرضهم للصدمات الخارجية. وتختلف الأسواق الناشئة كذلك اختلافاً كبيراً في مستوى سيولة أسواق سعر الصرف الأجنبي؛ ما من شأنه أن يؤثر في نطاق الأدوات المتاحة لها لإرساء حالة الاستقرار. وبالرغم من أن إرشادات سياسة صندوق النقد الدولي السابقة الموجهة إلى الدول الأعضاء قد نظرت إلى جميع أدوات السياسة الأربع في إطار السياسة المتكاملة بعين الاعتبار، فإننا نرى أننا بحاجة ماسة إلى فهم آلية عمل هذه السياسات منفردة ومجمعة فهماً عميقاً.

تقول جورجيفا إن البحث عن الإجابة المناسبة لهذا السؤال أمر في غاية الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي والنمو والوظائف، لكن ما يبشر بالخير هو أن الدول تستفيد في الوقت الجاري من وفرة في رأس المال العالمي، والذي يمكن استخدامه في تمويل الأفكار الجديدة والبنى التحتية الحيوية، إلا إن هذه الدول تواجه في الوقت ذاته تقلبات كبيرة في تدفق رؤوس الأموال؛ ما من شأنه الإضرار بالاستقرار المالي ومستقبل الشركات والأفراد.

إن التعامل مع تقلب تدفقات رؤوس الأموال مسؤولية مرهقة، لأن الاتفاق حول توقيت ومجموعة الإجراءات السياسية اللازمة محدود جداً، ولننظر، على سبيل المثال، إلى ما حدث في عام 2018 من تدفقات رؤوس المال من الأسواق الناشئة: إذ تدخلت البرازيل وماليزيا في أسواق الصرف الأجنبي من أجل دعم عملاتها، أما كولومبيا وجنوب إفريقيا فكان تدخلهما طفيفاً للغاية. وأقدمت بعض البنوك المركزية على رفع سعر الفائدة، ولم تقدم البنوك المركزية الأخرى على هذه الخطوة، إذ غالباً، وليس دائماً، ما يخفف التدخل القوي من انخفاض قيمة العملة.

كل ذلك يثير أسئلة كثيرة، منها أسئلة مطروحة على صندوق النقد الدولي؛ ولذلك فنحن بصد إعادة النظر في توصياتنا للدول الأعضاء وتحديثها، ونهدف بذلك إلى موافاة الدول بتوصيات خاصة بكل منها بشأن مجموعة السياسات المناسبة اللازمة للحفاظ على النمو والاستقرار المالي. وسوف يقوم «إطار السياسات المتكاملة» الجديد بتقييم تكاليف ومنافع الأدوات المالية الأربع؛ وهي السياسة النقدية، وسياسة التحوط الكلي، والتدخل في سعر الصرف، وإجراءات تدفق رؤوس الأموال من أجل المساهمة في استقرار الاقتصادات التي تعرضت لصدمات محلية وخارجية؛ ومن الأهمية بمكان أن الصفة «التكاملية» للإطار الجديد سوف تحدد كيفية تفاعل هذه الأدوات مع بعضها بعضاً، ومع ظروف كل دولة على حدة.

أما الإطار الذي يعتمد عليه صندوق النقد الدولي حالياً، الذي يقوم على التفكير الاقتصادي التقليدي، فيوجه الدول الأعضاء

## الإمارات الأولى إقليمياً في ريادة الأعمال



تقدم ترتيب الإمارات على 112 دولة حول العالم، على مؤشر ريادة الأعمال العالمي، حيث حلت في المرتبة الأولى إقليمياً، والمرتبة 25 عالمياً لعام 2019، الصادر عن المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية، ومقره واشنطن، بالتعاون مع مركز بحوث الابتكار وريادة الأعمال الإقليمي في كلية إدارة الأعمال والاقتصاد بجامعة بيتش المجرية.

وبحسب التقرير الذي أصدره المعهد، تفوقت الإمارات بريادة الأعمال، على دول عريقة عدة، من ضمنها اليابان «26»، وسنغافورة «27»، وإسبانيا «31»، والصين «34»، وماليزيا «43»، وكوريا الجنوبية «58»، وروسيا «80». ويصنف المؤشر 137 دولة في العالم، ويقدم نظرة مفصلة عن نظام المشروعات وريادة الأعمال في هذه البلدان، من خلال

دمج البيانات الفردية والمكونات المؤسسية.

في سياق متصل قال تقرير نشرته مجموعة أكسفورد للأعمال، إن دبي تعتبر الآن واحدة من أفضل 10 مراكز للتكنولوجيا المالية في العالم، حيث حلت في المرتبة السابعة عالمياً، من حيث الإمكانيات الاقتصادية للتكنولوجيا المالية.

## البنك الدولي: الإمارات ضمن أكثر 10 دول تقدماً في تمكين المرأة



أكد البنك الدولي أن الإمارات تعتبر واحدة من أكثر 10 دول على مستوى العالم تقدماً في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة ومنحها حماية قانونية عند ممارسة الأعمال التجارية، منذ عام 2017 وحتى الآن.

وأصدر البنك تقريراً حديثاً بعنوان «السيدات، العمل التجاري والقانون 2020»، رصد فيه مستوى الحماية القانونية التي تكفلها كل دولة من دول العالم للمرأة عند اقتحامها

مجال العمل التجاري، وأيضاً مستويات التمكين الاقتصادي التي تحظى بها المرأة في كل دولة، والتحسن المتوقع أن يطرأ على كل دولة في مجال تمكين المرأة خلال العام الجاري.

وأوضح التقرير أن اقتصاد الإمارات كان من بين أكثر 10 اقتصادات على مستوى العالم سجلت نجاحاً لافتاً للنظر على صعيد تحقيق المساواة الاقتصادية بين النوعين منذ عام 2017. وأفاد التقرير بأن باقي الاقتصادات العشرة هي: السعودية، والبحرين، وتونس، ونيبال، والأردن، وجيبوتي، والكونغو الديمقراطي، وجنوب السودان، وساوتومي، وبرنسيب.

وذكر التقرير أن الإمارات حققت تقدماً لافتاً للنظر على خمسة مؤشرات فرعية تتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة، وهي: المساواة في الرواتب، والرعاية المتاحة للمرأة في مكان العمل، وتسهيل حركة المرأة وانتقالها إلى أماكن العمل، والمميزات المتاحة عند الزواج، وكذلك التسهيلات المتعلقة بالأمومة.

## أرامكو السعودية تتوقع بدء إنتاج حقل غاز الجافورة أوائل 2024

قالت شركة أرامكو السعودية إنها حصلت على موافقة الجهات التنظيمية لتطوير حقل غاز الجافورة غير التقليدي، متوقعة أن يبدأ الإنتاج منه في أوائل عام 2024. وقالت إن الإنتاج سيصل إلى حوالي 2.2 مليار قدم مكعبة من الغاز يومياً بحلول عام 2036 مع إنتاج نحو 425 مليون قدم مكعبة من غاز الإيثان يومياً. وسينتج الحقل حوالي 550 ألف برميل يومياً من سوائل الغاز والمكثفات. وأضافت أن احتياطي الغاز في الجافورة، وهو أكبر حقل للغاز غير المصاحب غير تقليدي في المملكة، تقدر بنحو 200 تريليون قدم مكعبة من الغاز الرطب. وقالت وزارة الطاقة في رسم توضيحي، أمس السبت، إن نجاح تطوير الحقل سيجعل السعودية ثالث أكبر منتج للغاز في العالم بحلول عام 2030. وأفادت وكالة الأنباء السعودية يوم الجمعة بأن المملكة تعتزم تطوير الحقل باستثمارات 110 مليارات دولار. ويقع الجافورة جنوب شرقي الغوار، أضخم حقل نפט تقليدي في العالم. ويتطلب الغاز غير التقليدي وسائل استخراج متقدمة، على غرار المستخدمة في صناعة الغاز الصخري. والغاز غير المصاحب ليس منتجاً ثانوياً لإنتاج النفط.



## مكافحة تمويل التهديدات عبر الحدود الوطنية



تأليف: مايكل جاكوبسون وماثيو ليفيت  
تاريخ النشر: 2009

وقد كان النجاح حليف هذه الجهود، والدليل على ذلك «الصعوبات التي واجهتها القاعدة في جمع الأموال وإعانة نفسها» في الأشهر الثمانية إلى الاثني عشر الماضية، كما صرّح مدير الاستخبارات القومية، مايك ماكونيل، في فبراير 2008.

ومنذ هجمات 11 سبتمبر، تطوّر التهديد الإرهابي هيكلياً ومالياً. حيث يقدر المركز القومي لمكافحة الإرهاب أن نحو 300 جماعة كانت متورطة في هجمات إرهابية عام 2006، ويختلف هذا التمرد العالمي اللامركزي جذرياً عن تنظيم القاعدة الهرمي عام 2001.

وانتقلت العلاقات المالية أيضاً نحو الخارج، مع تحكم نواة القاعدة ببعض الأصول، بينما يحصل بعض فروعها التابعة على موارد محلية. وقد عززت العولمة بشكل أسّي تدفق المعاملات عبر النظام المالي الدولي، ما يسهّل جزئياً إجراء معاملات مشبوهة في العلن. ويتزايد قلق السلطات من هذه البنية المالية الرقمية المنتشرة في كل مكان، بعد أن أضفت التطورات التقنية أدوات جديدة لتحويل الأموال.

وفي الوقت نفسه، حالت الجهود الدولية دون تمكّن الإرهابيين، والجهات الناشرة، وغيرها من القوى غير

كي تتمكّن دول العالم من مواجهة التهديدات المتعددة التي يتعرّض لها أمنها الوطني اليوم، لابد لها من تحقيق التعاون الدولي الوثيق فيما بينها، والعمل على تنسيق الاستراتيجيات الوطنية التي توظف كل عناصر القوة الوطنية. ويجب أن تقرّ هذه الاستراتيجية أنه لا توجد أداة مفردة يمكنها وحدها ردع النشاطات غير المشروعة أو تعطيلها أو منعها، للإرهابيين أو المتمردين، أو جماعات الجريمة المنظمة، أو غير ذلك من التهديدات عبر الحدود الوطنية؛ وأن توظيف تشكيلة متنوعة من الوسائل بأسلوب منسّق قد يتمخّض عنه أفضل النتائج.

لكن هناك أداة واحدة تبشر بالخير، وبخاصة حين تستخدم بالتناغم مع أدوات السياسات الأخرى، وهي مكافحة تمويل التهديدات عبر الحدود الوطنية. وتبعاً للهدف، يمكن أن تحقق فاعلية مكافحة التمويل غير المشروع على ثلاثة مستويات: الردع، والوقاية، والتفكيك؛ فلتجميد أموال الإرهابيين مثلاً مفعول رادع في المتبرعين الرئيسيين، ما يدفع الممولين إلى إعادة التفكير فيما يقدمونه من دعم بسبب العوائق التي يمكن أن تعانيتها نشاطاتهم التجارية اليومية. ومع أن مكافحة تمويل الإرهاب لن تجفف كل الأموال المتوافرة بين يدي الإرهابيين، فإنها تعدّ وسيلة فعالة وكفؤة لتقليص البيئة التشغيلية للخصوم، وذلك بجعل تمويل النشاطات غير المشروعة أمراً بالغ الصعوبة.

كما يعدّ القطاع المالي مصدراً استخباراتياً موثوقاً به وأساسياً للمحققين الذين يتبعون أثر الأموال من البداية وحتى النهاية؛ أي من مصادر التمويل إلى المشغلين المحتملين. ويساعد افتفاء «أثر الأموال» السلطات في إحباط الهجمات، ومع صعوبة إلحاق عاهة مستديمة بالجماعات الإرهابية، يمكن لتعطيل معاملاتهم المالية أن يحدّ من قدرتهم على العمل.

ويعدّ انتشار الأسلحة، وبخاصة في مجالات تقنية الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل، عملية مكلفة جداً. وكذلك، تحتاج عمليات التمرد إلى تمويل كبير، تماماً كما هي الحال بالنسبة إلى الجماعات الإرهابية المنظمة التي تحتاج إلى موارد هائلة للتدريب، والتجهيز، ودفع المصاريف التشغيلية؛ ورشوة المسؤولين؛ وإعانة أسر الأعضاء؛ وتأمين المواد، وترويج القضية علانية. ولأنه حتى الهجمات غير المكلفة مادياً تحتاج إلى تمويل، فيمكن للتدخلات الضيقة النطاق أن تحبط الإرهابيين بفاعلية إذا عجزوا عن الوصول إلى ما يحتاجون إليه من أموال في الزمان والمكان اللازمين.

لا تنصاع قُدماً، بما في ذلك نشر عيوبها. ثالثاً، نظراً إلى أن الجماعات الإرهابية سرعان ما تكثف نشاطاتها المرتبطة بتمويل الإرهاب رداً على الضغط الحكومي والدولي، فمن المهم جداً أن تواكب الحكومات هذا الأمر. وعلى الحكومات الرصد اللصيق للتوجهات الآخذة في التطور في مجال تمويل الإرهاب، وتطوير استراتيجيات فاعلة لتسريع الاستجابة.

رابعاً، يجب أن تدرك الحكومات أن ثمة حدوداً حقيقية لما يمكن أن تنجزه أي حكومة بمفردها لصدّ التهديدات عبر الحدود الوطنية، وبخاصة في مجال مكافحة تمويل الإرهاب. ولذلك، يجب على الدول مضاعفة جهودها، والعمل في إطار المنظومة الدولية فيما يختص بكل هذه المسائل.

خامساً، مع أن قدرات العديد من البلدان في مجال مكافحة التمويل غير المشروع مازالت محدودة، فليس ثمة تأكيد دولي قوي على بناء القدرات في هذا الميدان المهم. ولا بد للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وغيرهما من البلدان والهيئات الإقليمية الرئيسية التي توفّر التدريب والمساعدة من أن تضمن وضع بناء القدرات في سلم الأولوية، وأن تضغط على الهيئات الدولية والبلدان الرئيسية لتعزيز تركيزها على هذه المسألة.

سادساً، مازال العديد من الحكومات يفتقد الصلاحيات القانونية المحلية اللازمة لاستهداف وتجميد أصول الإرهابيين ومن يدعمونهم. كما يجب على الحكومات تطوير صلاحيات قانونية محلية لتجميد أصول الإرهابيين في دعاوى قضائية ليست جنائية الطابع.

وأخيراً، يتضح أن نجاح التحقيقات الخاصة بمكافحة تمويل الإرهاب يجب أن يكون مدفوعاً دائماً تقريباً بالتحقيقات التي تجريها فرق الاستخبارات وتطبيق القانون، مثل كشف النشاطات غير المشروعة التي تقطع بها القوى المستترة أشواطاً بعيدة لتبقى مخفية عن أعين الناس. وعلى وزراء مالية الحكومات تعزيز قدرات أمن بلادهم الوطني.

وبالرغم من الحاجة الفورية إلى مجابهة التهديدات عبر الحدود الوطنية المتعددة التي يواجهها العالم اليوم، فلدى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الخليج وخارجه القدرة على معالجة سلسلة التحديات الأمنية هذه. وما مكافحة تمويل التهديدات عبر الحدود الوطنية إلا واحدة من الأدوات التي تزخر بها جعبة الأمن الوطني، لكنها أداة يمكن أن تكون فاعلة حين تستثمر خصيصاً بشكل تعاوني، وبالتزامن مع أدوات أخرى.

المشروعة، من استخدام القطاع المالي الرسمي، وأجبرتهم على إيجاد طرائق أقل كفاءة، وغير مباشرة، أو قنوات غير رسمية، لتحويل الأموال. وقد عوّضت الجماعات الإرهابية ذلك بطرق مبتكرة، مثل تمرير الأموال من خلال حسابات النساء القريبات، أو الفروع المحلية التابعة لمؤسسات وجمعيات خيرية مشبوهة، وباستخدام الناقلين والحوالات، وهو نظام غير رسمي لتحويل الأموال.

ومع أن سلطات مكافحة الإرهاب تكيفت مع هذه التحديات، يعدّ استخدام الإرهابيين للمؤسسات الخيرية مسألة حساسة، وبخاصة أن العطاء الخيري يعدّ ركناً من أركان الإسلام (الزكاة) وقيمة عالمية تتكامل مع الجهود الدبلوماسية الدولية.

وإيران، على وجه الخصوص، متورطة عميقاً في التمويل غير المشروع. وهي توظف إجراءات مالية خادعة لتمويل برامجها الصاروخية والنووية السرية، ما جعل المجتمع الدولي يفرض عقوبات اقتصادية على عديد من المصارف الإيرانية المملوكة للحكومة، بالإضافة إلى الأفراد والمؤسسات، بسبب دورهم في أنظمة التمويل هذه. وإيران متورطة فعلياً أيضاً في تمويل شتى الجماعات الإرهابية والعناصر المتمردة في العراق وأفغانستان، ما يهدّد الأمنين الإقليمي والدولي بخاصة. ومع أن المجتمع الدولي أحرز بعض النجاح في مكافحة تمويل الإرهاب، فثمة كثير مما يجب فعله. إذ بالإمكان زيادة الضغط على إيران والشبكات الإرهابية بشكل كبير.

وهناك عدد من الخطوات التي لا بد من اتخاذها: أولاً، مازال عامة الناس والحكومات على السواء غير مدركين بشكل كافٍ اليوم التهديد الذي ينطوي عليه التمويل غير المشروع. أما القطاع الخاص، على وجه التحديد، فلا يتفهّم التهديد الإرهابي إلا قليلاً. ولمعالجة هذا الأمر، لا بد للحكومات من تحسين تقاسم المعلومات، مع عامة الناس والقطاع الخاص.

ثانياً، يعترى عامة الناس قدرٌ كبير من الشك، وكذلك بعض الحكومات، حيال مفعول الجهود الرامية إلى مكافحة التمويل غير المشروع. ولهذه الغاية، يجب على الحكومات تطوير أنظمة قوية، بما في ذلك صلاحيات تجميد الأصول، والقدرة على ملاحقة أثر الأموال، بوصفها أدوات استخباراتية أيضاً. يجب على الولايات المتحدة الأمريكية العمل مع حلفائها، والمنظمات الدولية كالأمم المتحدة، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، لتوفير الدعم والمساعدة لها. كما يجب على الولايات المتحدة وغيرها أن يكونوا أكثر تصميمًا على النجاح في دفع البلدان التي



## رصيد الودائع بالعملات الأجنبية في بنوك الدولة 2019

